

مرعبة للشيخ أبو عبيدة رسالته: أين ذهب زوهبي؟ فقال: أتت ملحقاً إلى الأمير أبو هديفة
 في المحكمة فقلت: وأنا لماذا لم تجزوني بذلك؟ وأين المحكمة؟ ومتى الجلسة؟
 فقال: إسمي زوهبي أو ذهبي للسكينة وإسمي البهارة هناك. فذهبت وسالته فقال لي
 الذم: هاء زوهبك وأهضر ملحقك وأهبرته بموعده الجلسة.

ملاحظة: قبل هذه الجلسة أبلغني قاضي الصلح أن زوجة زوهبي الأولى (أم عمر) قد ذهبت قبل
 أيام إلى المحكمة وقدمت شهادتها بالقضية بدون أن يكون لها اسم بالدعوى وبدون
 علي مكيه أقبل شهادته من إتهمت زواج زوهبي مني بأنه للإستتاع فقط. وقد
 تأكدت بأنهم لم يترددوا أي أنها دخلت متجاوزة ولم تسألك أبداً.

عند القاضي أبو هديفة: تطلعت أمامه بداية على القاضي أبو القاسم وأبو القاسم علم أنه حكم ثم ارتد
 عن حكمه وأهبرته عن العقاب الذي همك فقال لي: عمادي إن رجوع بالحكم قد يكون استجراً شرعي
 لديه فقلت له: لم سيجد أي شيء، ديبنة له ما همك في الجلسة بالتفصيل، فقال الكاذب
 ادخلوا بموضوع القضية، فأعطيه العقد وإدعائي المسبق فأهلك أيضاً. وبدأ يسألنا
 حول العقد وأيضاً سألني إن كنت أقسم على أي لم أسمحه فأهبت: نعم أقسم، فقال لزوهبي:
 إنك ملزم بالعقد. هنا زوهبي قال: لقد اتفأوا علي بهذا العقد، فسأله القاضي: من يدري
 إنك عليك زوهبيك؟ فأجاب: أمها إتهالت علي. فركز القاضي على ذلك وقال: الزبير
 إن تأكد إن كان هناك تقرير، فاستدس والدتي وأخذتها وشهادتي بهذا الخصوص
 والتي إشتبا منها للقاضي عدم وجود أي إتهال حتى أن زوهبي أثبت عدم إتهالنا بدون
 أن يسفر عندما ذكر للقاضي أنني بعد الزواج أعطيته ذهبي ليؤتي ديونته.

وقد تبينا أيضاً أن هذا المهر إشرطناه على أساس المثلثة (مهر أفواقي). لكن القاضي طلب
 أن تكتب شهادة والدتي فظيلاً وأصر أن يكتب فقط ما تالته هي. ثم قال: هل بقي لديكم
 شيء، فأهبرته عن الأهل المسن واستعداد زوهبي للقسم عليه، لكنه زوهبي لم ينكر الذهب هنا
 مع أنه أنكره سابقاً. فقال القاضي: اذهبوا القضية باهزة للحكم. وقد مضى عشرة أيام
 تقريباً ولم يصدر الحكم مع أنني سألت ديوان المحكمة وسزلت المسجل دالخي أبو الزين و
 كلمهم أكدوا لي أن الملف عند القاضي في مكتبه ولم يحكم فيه.